مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

إتجاهات النزوح في العراق
(جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة)

د. أحمد قاسم مفتن

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

إتجاهات النزوح في العراق
(جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة)

د. أحمد قاسم مفتن *

رموز وتعريفات

- MOMD: وزارة الهجرة والمهجرين الاتحادية في العراق.
- UN: مختصر يرمز لمنظمات الأمم المتحدة، من قبيل (IOM-UNHCR-UNDP UNICEF)... وغيرها من المنظمات.
- UNHCR: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- IOM: المنظمة الدولية للهجرة.
- UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمثل شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل.
- UNICEF: صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف).
- FAO: منظمة الأغذية والزراعة.
- UNESCO: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- UN-HABITAT: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).
- WFP: برنامج الأغذية العالمي.
- WHO: منظمة الصحة العالمية.

* تدريسي محاضر في كلية الآداب – جامعة بغداد.

توطئة:

يُعرَّف النازحون داخلياً بأنهم أشخاص أجبروا على النزوح من ديارهم مع بقائهم داخل حدود بلدهم. وتتمثل الخصائص الرئيسة للنزوح الداخلي في طبيعته القسرية وحقيقة أن السكان المتأثرين به لا يعبرون الحدود المعترف بها دولياً، ويعد النزوح الداخلي واحداً من أعظم التحديات الإنسانية في العالم.

وخلافاً للاجئين (الذين يفرون عبر الحدود وبالتالي لم يعودوا تحت حماية وطنهم الأصلي) ما يزال النازحون مواطنين في بلدهم، وحكومتهم مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم. ولا ينتهي المطاف بالنازحين دائماً في المخيمات، إذ إن الغالبية تحل ضيفة على أسر مضيفة، ويجد بعضهم مأوى مؤقتاً في أثناء الترحال، في حين يستقر آخرون منهم في المناطق الحضرية.

وينتقل النازحون داخلياً في كثير من الأحيان عدة مرات في أثناء نزوحهم، وتخلق هذه الأنماط المتنوعة والديناميكية تحديات كبيرةً أمام متابعة تحركاتهم؛ ونتيجة لذلك أيضاً، تستند الأرقام حول أعداد النازحين إلى تقديرات وليس أرقاماً مؤكدة مهما اختلفت طرق رصدها وتسجيلها ومصدرها، حيث يقدر مركز رصد النزوح الداخلي –مقره في جنيف– أن هناك ما لا يقل عن (٢٦) مليون نازح داخلي في جميع أنحاء العالم نتيجة للصراعات، فضلاً عن تعرُّض عدة ملايين آخرين للنزوح نتيجة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ، أو المشاريع التنموية الكبيرة مثل السدود. ومن المعروف أن أعداد النازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم آخذة في الارتفاع نتيجة للحروب والارهاب الذي يعصف بعدد من دول العالم.

وعادةً يفرُّ النازحون داخلياً من ديارهم من دون أن يتسنى لهم حزم الحاجات الضرورية والأمتعة أو الأوراق الثبوتية الخاصة بهم، ويكون ذلك غالباً تحت ظروف خطيرة بسبب الصدمة والعنف؛ لذلك يصبح النازحون داخلياً عرضةً للمخاطر بنحوٍ خاص ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وعلى الرغم من أن السلطات الوطنية هي في صميم أي استجابة للنزوح الداخلي، إلا أنها قد تكون غير قادرة على تلبية احتياجات النازحين داخلياً أو غير راغبة في ذلك نتيجة لظروف معينة، وفي مثل هذه الظروف، يقوم المجتمع الدولي بدعم السلطات الوطنية ويكمل جهودها بناءً على طلبها.

لذا، يتمتع النازحون داخلياً بالحماية الكاملة من قبل القانون الوطني، إذ إن الحقوق مكفولة لمواطني الدولة التي يقيمون فيها بصفتهم مواطنين، من دون أي تمييز مجحف ناتج عن واقع نزوحهم، ويوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً حماية مهمة للنازحين داخل بلدانهم، وهو يسري في أوقات السلم وفي حالات النزاع المسلح على حد سواء، ويهدف القانون إلى منع النزوح وكفالة الحقوق الأساسية للنازحين حال حدوثه، ويُعد الحظر المفروض على التعذيب أو العقوبة القاسية واللا إنسانية أو المهينة، والحق في التمتع بالممتلكات في سلام والتمتع بالسكن والحياة الأسرية ذا أهمية خاصة لمنع النزوح. وإن الحق في السلامة الشخصية وتوافر الغذاء والمأوى والتعليم والعمل، من شأنه أن يقدم حماية جوهرية في أثناء النزوح، فضلاً عن صلته أيضاً بقضية العودة أو الاستقرار في المجتمع المضيف التي تعد من الحلول الدائمة لظاهرة النزوح.

من جانب آخر –وفي السياق نفسه– تتوافق المواد الدستورية الواردة في الدستور العراقي مع النظرة الدولية بشأن النزوح الداخلي، إذ تشير المادة رقم (٤٤) فقرة أولاً إلى ما يأتي: للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه. وتنص الفقرة ثانياً على الآتي: لا يجوز نفي العراقي أو إبعاده أو حرمانه من العودة إلى الوطن؛ لذا جاء قانون وزارة الهجرة والمهجرين متوافقاً مع القوانين الدولية والدستور العراقي فيما يخص معالجته لظاهرة النزوح وإدارة ملفاته، وقد مثلت استجابة الوزارة وسياساتها في دعم النازحين وإغاثتهم وإيوائهم إطاراً منسجماً مع المبادئ والحقوق الإنسانية المعمول بها دولياً.

لقد حدثت موجات نزوح غير مسبوقة في العراق جراء دخول الجماعات الإرهابية (داعش) وسيطرتها على عددٍ من محافظات العراق، إذ لم يزد المجموع المتراكم للعوائل النازحة منذ العام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٠ على نحو (٣٠٠) ألف عائلة، في حين نزح خلال الأسابيع الأربعة الأولى بعد دخول داعش نحو (٥٠٠) ألف عائلة، وأخذ العدد يتزايد حتى وصل إلى نحو (١,٠٣٥,٤١٣) عائلة، وإلى ما يقرب من (٥,٦٩٤,٧٧١) نازحاً.

وهذا بطبيعة الحال يتطلب مزيداً من تضافر الجهود على الصعيدين الداخلي: (حكومة اتحادية وفي مقدمة مؤسساتها وزارة الهجرة والمهجرين، وحكومات محلية، ومنظمات مجتمع مدني، ووجهاء، ورجال دين، وتجار، ومتبرعون)، وعلى الصعيد الخارجي: (دول صديقة، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وأفراد متبرعون) لمعالجة آثار النزوح وتداعياته.

لذا فإن معالجة ملف النزوح ينبغي أن تندرج في إطار جهدٍ وطنيٍّ ودوليٍّ كبير يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في كل المدن ولاسيما تلك التي عانت من الإرهاب، إذ تشير تقديرات وزارة التخطيط العراقية إلى أن حجم الأضرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش تقدر بنحو (٤٧) مليار دولار، في القطاع الحكومي فقط، يقابلها تقديرات إجمالية لجميع القطاعات تقدر بنحو (١٠٠) مليار دولار، إذ إن بعض الأحياء دمرت بالكامل بفعل الإرهاب، وهذا الأمر يحتاج لحملة قوية وكبيرة لإعادة الإعمار، مع رصد الأموال اللازمة بشأنها، ولاسيما من المجتمع المدني.

ومن المقرر أن يفضي المؤتمر الدولي الكبير لإعادة إعمار العراق، الذي انعقد في الكويت، في شباط من العام ٢٠١٨ إلى استجابةٍ واسعةٍ من الدول والمنظمات التي أعلنت نيتها واستعدادها للمشاركة بمساعدة العراق.

وتمثل برامج المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الاندماج بدائل إيجابية لأنواع أخرى من العودة، إذ تقوم على اشتراك النازحين وتحفيزهم للتفكير في حيثيات الظاهرة وتحدياتها لضمان تقبلهم مستقبلاً لمواجهتها، وتهدف برامج إعادة الاندماج إلى تسهيل عودة مستدامة والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، وتمكين العائدين من الاستقرار في بيئات الأصل والمشاركة الفاعلة في خدمة مجتمعاتهم.

تقوم الدراسة الحالية على افتراض رئيس يتمثل بإدعاء أن نزوح العام ٢٠١٤ كان نزوحاً كبيراً وغير مسبوق، يختلف عما حصل في العراق من موجات نزوح تكررت منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى وقت دخول داعش، إذ تشير دلالات ''الكبير'' إلى ارتفاع الحجم الديموغرافي للمتأثرين بالظاهرة (النازحين)، وكذلك سعة انتشارهم الجغرافي على خارطة التراب العراقي، وتشير أيضاً إلى اشتراك أغلب الجماعات (الإثنية، والدينية، والمذهبية) التي تشكل الطيف العراقي وتأثرها بالظاهرة، فضلاً عن الآثار الناجمة عنه وما تتضمنه من خسائر مادية وبشرية، وبنى تحتية وعمرانية.

وللتحقق من ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما أبرز خصائص النازحين وطبيعة انتشارهم من حيث (محافظة الأصل، والمحافظة النازح إليها، والديانة، والقومية، وطبيعة السكن، وسواها)؟

٢. ما أبرز سياسات وبرامج دعم النازحين وإيوائهم وإغاثتهم؟

٣. ما نسب النازحين مقارنة بحجم السكان الكلي على صعيد محافظات الأصل ولعموم العراق؟

٤. هل توجد فروق موضوعية (اجتماعية، وسياسية، وأمنية) بين مناطق الأصل تعيق عودة النازحين إليها؟

٥. ما أعداد النازحين العائدين ونسبهم بحسب المحافظة؟

ومن هنا فإن الدراسة الحالية تنطوي على خمسة محاور رئيسة، توضح على نحوٍ تفصيلي أعداد النازحين وجغرافيا انتشارهم وطبيعة توزيعهم، فضلاً عن مؤشرات تخص الجنس، والدين، والقومية، وطبيعة السكن للنازحين، وغيرها من المتغيرات، مع مقاربات تخص أعداد الساكنين في المخيمات إلى نسب الساكنين في المجتمعات المضيفة وأعدادهم، ويتضمن البحث أبرز نشاطات وزارة الهجرة والمهجرين واللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين، وبرامجهما فيما يخص الإيواء والإغاثة والدعم المقدم إليهم، فضلاً عن محور خاص بعمليات تحرير نينوى وما رافقها من نزوح وإغاثة.

لقد اعتمدت الدراسة الحالية بنحوٍ مباشر على بيانات مزدوجة أتاحتها قاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، وبيانات القوات الأمنية، وقيادات العمليات في محاور عمليات التحرير، فضلاً عن زيارات ميدانية ومقابلات أجراها الباحث مع النازحين، وعمل على مقاطعتها وتنظيمها وتحليلها، بوصفها بيانات أولية صادرة من الجهات المختصة، ومقاربتها ومقارنتها مع بيانات أخرى صادرة من وزارة التخطيط الاتحادية، من قبيل الإسقاطات السكانية لمحافظات العراق، والمسح الوطني للنازحين لعام ٢٠١٥.

أولاً: حركة النزوح.. طبيعة التوزيع وخصائص الانتشار (أرقام ودلالات)

بلغ مجموع عدد العوائل النازحة المسجلة لدى وزارة الهجرة والمهجرين، وحتى مطلع العام الحالي نحو (٨٣٤,٤١٥) عائلة، تمثل نحو (٤,٥٨٩,٢٨٢) فرداً نازحاً.

ويضاف إليهم نحو (٢٠٠,٩٩٨) عائلة نازحة داخل محافظة نينوى تحركت بعد عمليات تحريرها وسجلت من قبل القوات الأمنية فقط، إذ لم يُجْرَ تسجيلها من قبل وزارة الهجرة والمهجرين لأغراض فنية وتنظيمية، حيث تسعى الوزارة إلى توحيد تسجيلهم عند توثيق عودتهم إلى مناطق الأصل لاختصار الإجراءات وتيسيرها، وكما موضح في أدناه في الجدول (١).

جدول (١) يوضح أعداد العوائل النازحة بحسب محافظة الأصل ومحافظة النزوح

محافظة الأصل								
محافظة النزوح	المحافظة	الانبار	بابل	بغداد	ديالى	صلاح الدين	كركوك	نينوى	المجموع
	أربيل	٣٥,٠٧١	١٥٩	١,٣٦٩	٩٠٩	٢٠,٧٢٨	١,٣١٨	٧٢,٤٠٣	١٣١,٩٥٧
	الأنبار	١٤٣,١١٩	١,٤٦١	٢,٣٤٥	٣٤	٩٧٤	٩	٤٥٤	١٤٨,٣٩٦
	البصرة	٥٩٦	٣٣	٣٣	١٧٥	٩٤٥	٣٠٢	٨٩٦	٢,٩٨٠
	السليمانية	٢٠,٢٠٦	٢,٢٠١	٤,٣٤٤	١٣,٣٥٤	١٢,٠٢٨	٨٥	٧,٣٠٤	٥٩,٥٢٢
	الديوانية	٩١٣	٦٣	١٣٦	٧٥	٢٢٦	٥٥١	١,٧٩٢	٣,٧٥٦
	المثنى	٣٣٩	٤	٥٦	٢١	٩٨	٢٣	٥٩٨	١,١٣٩
	النجف	٦٣٩	٢٥	١٨٦	١٧١	٣١٣	٢٠٦	١٠,٩٨٧	١٢,٥٢٧
	بابل	٣,٤٤٦	٢,٨٢٨	٥٤٩	١٤٣	٥٧٦	٤٩	٤,٩٨٨	١٢,٥٧٩
	بغداد	٥٥,٣٣٨	٩٥٨	١٨,٣٥٨	٢,٦٤٠	١٣,٩٤٣	٣٥٣	١٣,١٢٠	١٠٤,٧١٠
	دهوك	٩٠٤	٥	٤٧	٣٣	٧١١	٢٣	١٤٦,٥٣١	١٤٨,٢٥٦
	ديالى	٤٣٩	١٣	١٧٨	٣٩,٨٧٧	٢,٤٧١	١٢٥	٣٠٤	٤٣,٤٠٧
	ذي قار	٣٩٢	٥٨	٨٢	٦٠	١٩٩	٣٨١	٦٧٦	١,٨٤٨
	صلاح الدين	٢٦٣	-	٢٤	١٧٤	٣٥,٣٥٨	١,٧٩٢	٦١٩	٣٨,٢٣٠
	كربلاء	٨٣٨	٣٣٠	٢٧٢	٣٦٢	٩٦٧	٢٢٨	٩,٤٥١	١٢,٤٥٢
	كركوك	٩,٩٥٤	٢٩٢	٥٦٤	٦,٩٣٩	٤٥,٧١٩	٣٤,٢١٤	٨,٥٣٧	١٠٦,٢١٩
	ميسان	١٣٧	٩	٢٥	٣٧	١٣٨	١٥٨	٦٦٩	١,١٣٧
	نينوى	١	-	-	-	-	-	٧٢	٧٣
	واسط	٧٦١	٢٣	٧٥	١٩٣	٤١٠	٢٤٧	٣,٤٨٢	٥,١٩١
	المجموع	٢٧٣,٣٥٦	٨,٤٦٦	٢٨,٦٤٥	٦٥,١٩٧	١٣٥,٨٠٤	٤٠,٠٦٤	٢٨٢,٨٨٣	٨٣٤,٤١٥
	النسبة	%٣٣	%١	%٣	%٨	%١٦	%٥	%٣٤	%١٠٠

وبهذا يبلغ مجموع عدد العوائل النازحة المسجلة لدى وزارة الهجرة مضاف إليهم عدد العوائل النازحة في نينوى بعد عمليات تحريرها والمسجلة لدى القوات الأمنية التي ما تزال قيد التسجيل في الوزارة حتى اكتمال عودتهم نحو (١,٠٣٥,٤١٣) عائلة، تمثل نحو (٥,٦٩٤,٧٧١) فرداً نازحاً.

أ- نزوح الجماعات في العراق (بيانات وتحليلات):

على وفق البيانات المتاحة من وزارة الهجرة ظهر التوزيع الديني للنازحين مقارباً لواقع تمثيلهم في المجتمع العراقي، إذ بلغ عدد العوائل النازحة المسلمة نحو (٧٣٣,٩٧٦) عائلة، وبنسبة (٨٨٪) من مجموع النازحين في العراق، في حين جاءت نسبة العوائل الأيزيدية مرتفعةً حين مقارنتها بحجمهم الديمغرافي الكلي في العراق، إذ بلغ عددهم نحو (٥٤,٦٢٨) عائلة، وبنسبة (٦,٥٪) من مجموع النازحين، إذ يبلغ عدد الأيزيديين في العراق نحو (٥٥٠) ألف نسمة، نزح من بينهم نحو (٣٠٢,٥٠٠) فرد، يمثلون نحو (٥٥٪) من مجموع السكان.

وبلغ عدد العوائل المسيحية نحو (١٦,٢٩٢) عائلة، وبنسبة (٠,٠٢٪)، أما الصابئة فقد بلغ عددهم (٨١) عائلة، وبنسبة (٠,٠٠١٪) من مجموع النازحين في العراق. وكما موضح في الشكلين (١) و(٢).

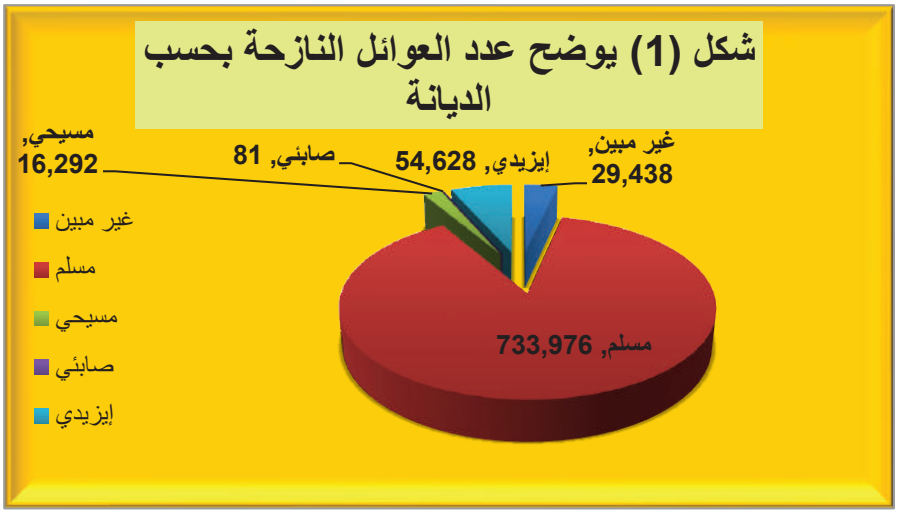

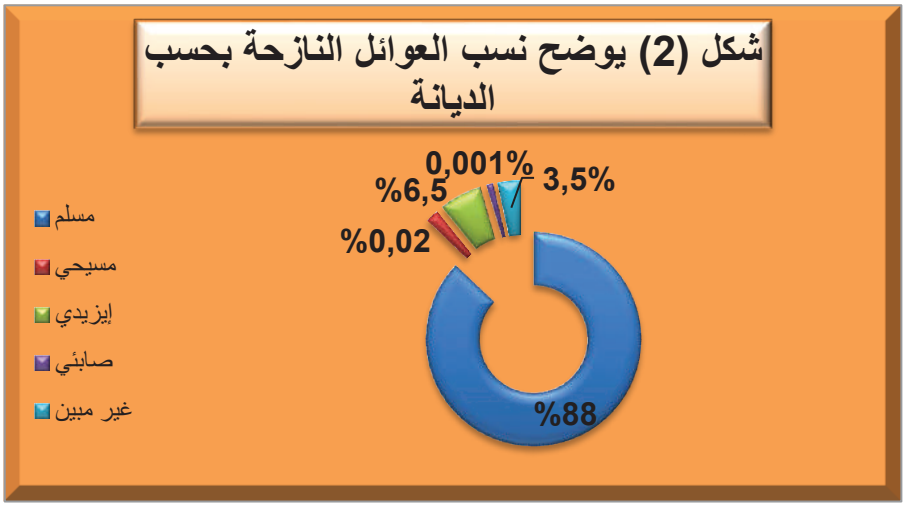

ب- النزوح وجغرافيا الانتشار (بؤر التمركز):

يتمركز نحو ما يقرب من (٨٦٪) من النازحين بعد أحداث حزيران ٢٠١٤ في سبع محافظات تتقدمها محافظة نينوى بنسبة (١٩٪)، وحلت ثانياً محافظتا الأنبار ودهوك بنسبة متساوية تقرب من (١٤٪) لكل منهما، في حين تبعتهما ثالثاً محافظة أربيل بنسبة تقرب من (١٣٪)، ثم محافظتا كركوك وبغداد بواقع متساوٍ يقرب من (١٠٪) لكل منهما، وجاءت أخيراً محافظة السليمانية بنسبة تقرب من (٦٪) من مجموع النازحين في عموم العراق. في حين توزع المتبقي من النازحين في إحدى عشرة محافظة وبواقع (١٤٪)، إذ جاءت على النحو الآتي: (صلاح الدين (٤٪)، ديالى (٤٪)، النجف (١٪)، بابل (١٪)، كربلاء (١٪)، واسط (٠,٥٪)، الديوانية (٠,٤٪)، البصرة (٠,٣٪)، ذي قار (٠,٢٪)، ميسان (٠,١٪)، المثنى (٠,١٪). وكما موضح في الشكل (٣).

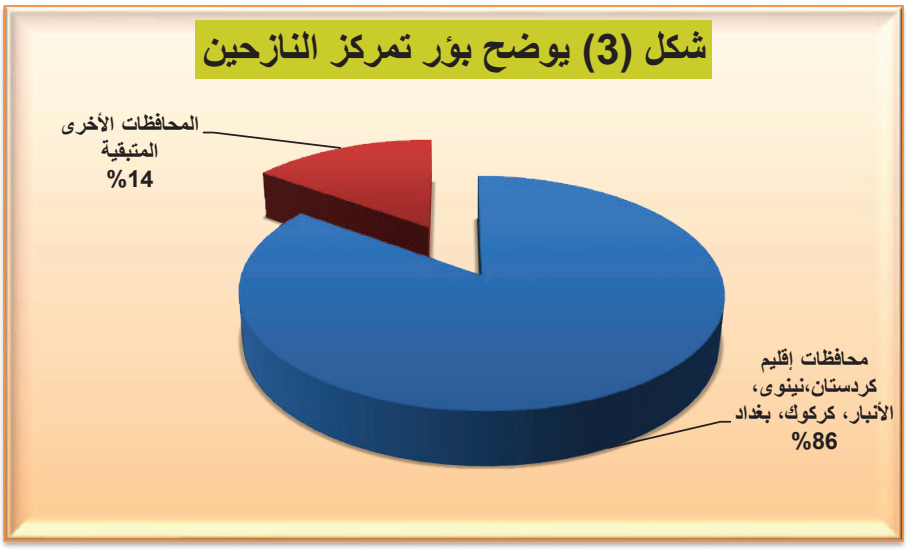

ج– النزوح وجغرافيا الانتشار (محاور ودلالات):

ومن جانب آخر –وعلى ضوء معطيات الجدول أيضاً– يتضح أن نحو (٣٣٪) من مجموع النازحين يتمركزون في محافظات إقليم كردستان لوحدها (دهوك، أربيل، والسليمانية). في حين استوعبت محافظات الفرات الأوسط (النجف، وكربلاء، وبابل، والديوانية) (٤٪) فقط من مجموع النازحين. وتُظهِر بيانات الجدول أيضاً أن حركة النازحين تجاه محافظات جنوب العراق الخمس (واسط، والبصرة، وذي قار، وميسان، والمثنى) جاءت متدنية بمجموعها، إذ لم تبلغ سوى (١٪) من مجموع النازحين، وتوزعت بقية تحركات النازحين بما يقرب من (٦٢٪) في ست محافظات وعلى النحو الآتي: (الأنبار ١٤٪، بغداد ١٠٪، كركوك ١٠٪، ديالى ٤٪، صلاح الدين ٤٪، نينوى ١٩٪)، وكما موضح بالشكل (٤).

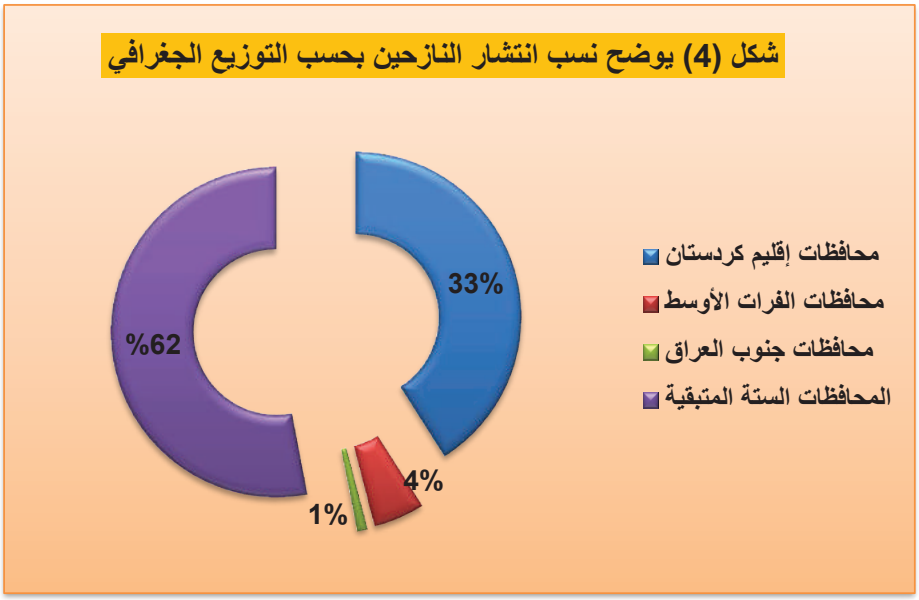

ومن جانب آخر وفي السياق نفسه، تؤشر خارطة انتشار الجماعات العراقية على الأساس القومي/الإثني حضور التعايش الاجتماعي السلمي بين المكونات وبنحوٍ فاعل، إذ تؤكد البيانات حضور التنوع كاملاً ولأغلب القوميات في عشر محافظات هي: (دهوك، وأربيل، وكركوك، وبغداد، والسليمانية، والنجف، وكربلاء، والبصرة، والديوانية، وواسط) وبنسبة تراكمية بلغت (٧١٪) من مجموع النازحين في العراق (المسجلون لدى وزارة الهجرة والمهجرين فقط).

ويبرهن ذلك أيضاً على اتساع مساحة التسامح والرغبة بالعيش المشترك، إلا أن الكراهية التي تُبثُّ من الأعلى (من المتطرفين دينياً أو سياسياً)، فضلًا عن تلك الكراهية الوافدة من الخارج تحولان دون ذلك، أو تعملان على إعاقة ديمومته، واستمراره، وازدهاره.

ويُعقَدُ الأمل على تعايشٍ آمنٍ ومريحٍ اجتماعياً بقوة سلطة القانون وقسر السلطة بيد الدولة، واحتكار العنف المنظم بالقانون والمؤسسات الرسمية التي يقع على عاتقها حفظ الأمن، وهذا موضّح في الجدول (٢) والشكل (٥).

جدول (٢) يوضح توزيع العوائل النازحة بحسب القومية والمحافظة

القومية	أعداد العوائل النازحة	النسبة المئوية
أرمني	٩٨	٠,٠١٪
آشوري	١,٢٢٤	٠,١٪
تركماني	٢٤,٧٩٨	٣٪
سرياني	٧,٣٨٣	١٪
شبكي	١٧,٠٢٦	٢٪
عربي	٥٥٦,٩٦٨	٦٧٪
كردي	١١٣,٦٣٠	١٤٪
كلداني	١٧,٠٢٦	٠,٢٪
غير مبين	١١١,٣٦٦	١٣٪
المجموع	٨٣٤,٤١٥	١٠٠٪

شكل (5) يوضح نسب العوائل النازحة حسب القومية

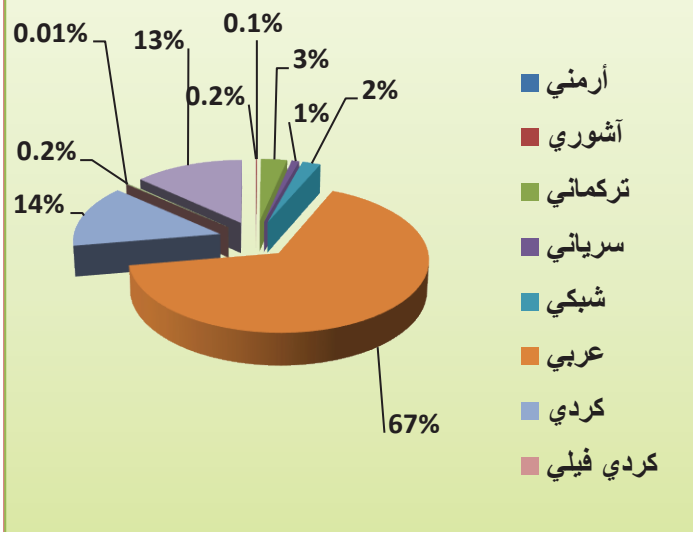

د- اتجاهات النزوح في العراق:

وفيما يخص بيئات الأصل للنازحين تؤكد بيانات وزارة الهجرة أن سبع محافظات من دون غيرها حدث فيها النزوح، أي حدث النزوح داخلها بين أقضيتها ونواحيها، وكانت في الوقت نفسه مرسلة للنازحين إلى المحافظات الأخرى، نتيجة لدخول الإرهاب فيها أو لاضطراب أوضاعها الأمنية. وجاءت على نحوٍ ترتيبي أولًا محافظة نينوى بنسبة (٣٤٪)، وحلت ثانياً محافظة الأنبار بنسبة (٣٣٪)، في حين تبعتها ثالثاً محافظة صلاح الدين بنسبة (١٦٪)، ثم محافظة كركوك بواقع (٥٪)، تلتها بغداد بنسبة (٣٪)، وجاءت أخيراً محافظة بابل بنسبة (١٪) من مجموع النازحين في العراق.

ومثلت تلك المحافظات بمجملها محافظات الأصل للنازحين، إذ توزع النازحون داخل أقضيتها ونواحيها، ومنها إلى المحافظات الأخرى جميعاً وبنسب متفاوتة، كما موضح في الشكل (٦).

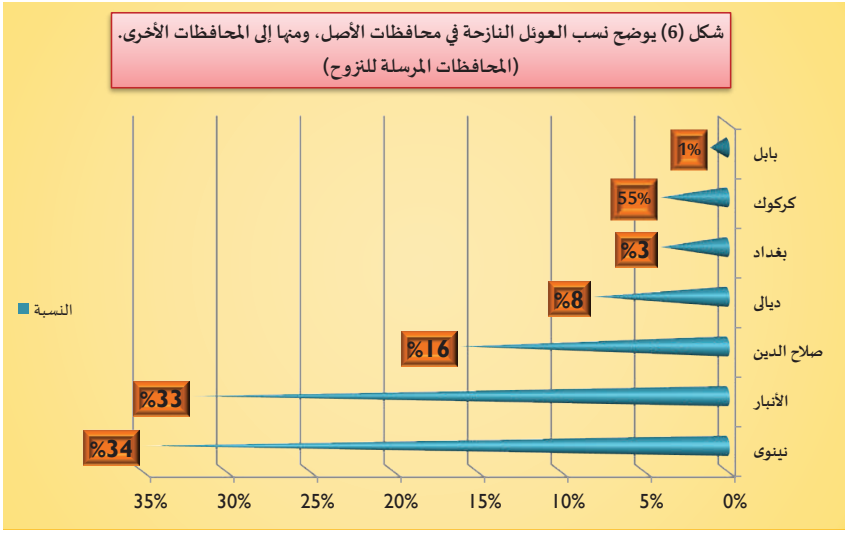

وتشير الإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٧ إلى أن مجموع سكان العراق في عموم المحافظات بلغ (٣٧,٨٨٣,٥٤٣) نسمة، في حين بلغ مجموع النازحين المسجلين لدى وزارة الهجرة والقوات الأمنية في عموم العراق نحو (٥,٦٩٤,٧٧١) نازحاً، أي إن نسبة النازحين إلى نسبة السكان الكلية في العراق تمثل (١٥٪). في حين تمثل (٢٨٪) من مجموع سكان محافظات النزوح (الأصل) مجتمعة.

ويوضح الجدول (٣) والشكل (٧) تلك الإحصائيات.

جدول (٣) يوضح نسب النازحين مقارنةً مع تقديرات سكان المحافظة لعام ٢٠١٧

ت	المحافظة المرسلة للنزوح (الأصل)	تقديرات سكان المحافظة	أعداد النازحين	النسبة المئوية
١	بغداد	٨,٠٩٥,٦٤٥	١٥٧,٥٤٧	٢٪
٢	بابل	٢,٠٤٥,٧٧١	٤٦,٥٦٣	٢٪
٣	صلاح الدين	١,٥٧٩,٦٦٢	٧٤٦,٩٢٢	٤٧٪
٤	ديالى	١,٦٢٢,١٠٦	٣٥٨,٥٨٣	٢٢٪
٥	كركوك	١,٥٨٨,٤٦٣	٢٢٠,٣٥٢	١٤٪
٦	الأنبار	١,٧٥٥,٤٥٩	١,٥٠٣,٤٥٨	٨٦٪
٧	نينوى	٣,٧٠٢,٢١٥	٢,٦٦١,٣٤٦	٧٢٪
المجموع		**٢٠،٣٨٩،٣٢١**	**٥,٦٩٤,٧٧١**	**٢٨٪**

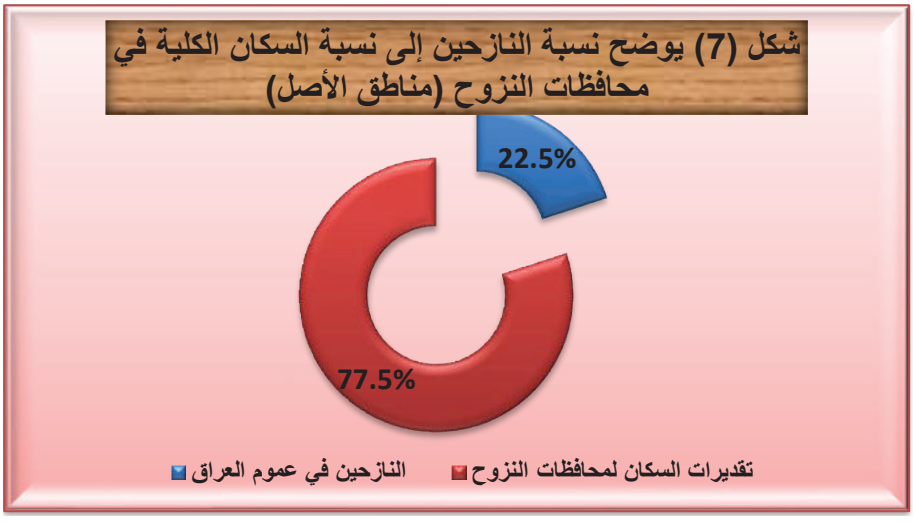

نلحظ من بيانات الجدول (٣) أن نحو (٨٦٪) من أصل سكان محافظة الأنبار نزحوا من ديارهم، تلتها محافظة نينوى بنسبة (٧٢٪)، ثم محافظة صلاح الدين بنسبة (٤٧٪) نزحوا من مجموع سكان

المحافظة. تلك النسب بمجملها تؤكد أدعاء البحث الحالي بوصفه نزوحاً كبيراً وغير مسبوق من حيث حجم الظاهرة وتأثيرها على عدد من محافظات العراق.

ثانيًا: الاستجابة والدعم الحكومي (مساعدات إغاثية ومنح مالية):

أ- المساعدات الإغاثية (أرقام ودلالات):

تتمثل الإغاثة وتقديم المساعدة الإنسانية بالمعونات التي تقدم للسكان المتضررين، ويقصد بها في المقام الأول السعي إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة السكان المتضررين جراء الأزمة. ويتعين أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية وعلى وفق المبادئ الإنسانية الأساسية ومبدأي الحياد والنزاهة. وعلى هذا المنحى، يمكن تقسيم المساعدة على ثلاث فئات حسب درجة قربها من السكان المتضررين، ولهذه الفئات أهميتها كونها تساعد على تحديد أنواع الأنشطة الإنسانية، مع مراعاة إجراء مشاورات مستفيضة مع كل الأطراف المعنية لتحديد طبيعة المساعدة وضرورتها، إذ تُحدَّد تلك المساعدات –غالباً– بالتنسيق بين المؤسسات والوزارات والمنظمات المعنية بالأمر، فضلًا عن الحكومات المحلية في مناطق العمليات، وتقسم المساعدات والمعونات الإنسانية بنحوٍ عام على النحو الآتي:

- **المساعدة المباشرة:** وتتمثل بتوزيع المواد والخدمات للفئات المستهدفة بنحوٍ مباشر.
- **المساعدة غير المباشرة:** وتتمثل بالمساعدات التي تبعد خطوة على الأقل عن الفئات المستهدفة وتنطوي على أنشطة مثل نقل مواد الإغاثة، أو موظفي الإغاثة، وإدارة العمليات وتنظيمها.
- **دعم الهياكل الأساسية:** وتنطوي على تقديم خدمات عامة من قبيل إصلاح الطرق وتوليد الطاقة من أجل تسهيل تقديم الإغاثة، ولكنها لا تكون بالضرورة مرئية للسكان المتضررين أو تكون موجهة حصراً لمصلحتهم.

من جانب آخر وفي السياق نفسه، تفرض المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان معالجة المعاناة الإنسانية أينما وجدت، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد فئات السكان ضعفاً، مثل الأطفال والنساء والمسنين. ويجب أن تكون كرامة جميع الضحايا وحقوقهم محل احترام وحماية. ويجب الاسترشاد في

تخفيف الآلام والمعاناة بتلبية الاحتياجات الأساسية من دون غيرها، ويجب إعطاء الأولوية لأشدِّ حالات الكروب إلحاحاً.

وتبقى جميع أنشطة الإغاثة مناط المسؤولية الشاملة للدولة المتضررة ومؤسساتها التنفيذية، وتكملها على نحوٍ تنسيقي ومتفرد جهود الإغاثة الدولية، ومن هنا فإن المحور الحالي يركز الاهتمام وبنحوٍ واضح على نوع استجابة وزارة الهجرة والمهجرين والتزامها بمعايير الإغاثة المعمول بها دولياً، والقوانين الدولية والمبادئ الإنسانية العالمية، وعلى نحوٍ خاص مبادئ أوسلو التوجيهية، فضلًا عن المواد الدستورية والقوانين العراقية النافذة والمتعلقة بحماية السكان المتضررين، ودعمهم لحين تجاوز، الأزمة وتلافي الأضرار الناجمة عنها.

وتعرض الجدول (٤– أ، ب، ج، د، هـ) كم المعونات والمساعدات المقدمة من وزارة الهجرة والمهجرين إلى النازحين ونوعها منذ بدء عمليات النزوح وحتى وقت صدور البحث الحالي، إذ بلغ مجموع السلال المقدمة على شكل حصص عائلية نحو (٤,٦٩٦,٨٤٨) سلة، توزعت نسبها على النحو الآتي: سلة غذائية (٤٨٪)، سلة صحية (٢٤٪)، سلة سريعة (١٤٪)، سلة ملابس (٨٪)، سلة مطبخية (٦٪).

ووزعت أجهزة كهربائية بمجموع (٣٩٠,٨٩٤) جهازاً، جاءت نسبها على وفق التمثيل الآتي: (مصباح شحن (٤١٪)، مبردة هواء (٤١٪)، مروحة هواء (١٦٪)، حاسبة صغيرة (٢٪)).

في حين بلغت المواد المنزلية وأدوات المطبخ الموزعة على النازحين نحو (١,٥٨٢,٣٥١) مادة، جاءت تفصيلاتها ونسبها على النحو الآتي: (جولة «موقد نار» (٣٪)، ترمز «خزان ماء صغير» (٦,٥٪)، طباخ غازي (٢٪)، حصيرة (١٤٪)، جلكان «عبوة بلاستك» (٠,٥٪)، خزان ماء ٥٠٠ لتر (٠,٣٪)، تنور غازي (٤٪)، منظم تنور غازي (٠,٢٪)، مدفأة نفطية (٤٪)، دوشك «فراش» (١٠٪)، بطانية (٤٤٪)، وسادة (١١,٥٪)). ومثلت تلك النسب المواد الموزعة إلى نسبة المواد الكلية ضمن فقرة (المواد المنزلية وأدوات المطبخ) وليس مقاربةً مع المواد الإغاثية بنحوٍ عام.

وقد وزِّعَت مواد إغاثية أخرى متنوعة من قبيل: (النفط الأبيض ١,٢٩٨,٢١١,٩٨٠) لتر ماء صالح للشرب (٢٤,٨٤٨,٠٠٠) لتر، قوالب ثلج (٤٢٧,١٥٠)، سيت ماء (٦٥,٢٢٨)، حقيبة مدرسية (٧٠,٥٠٠)، حليب (٢,٩٩٨)، جاكيت نسائي (٣,٦٠٠)، بلوزة نسائية

(٣,٦٠٠)، قبعة رأس (٣,٥٠٠). والجداول (٤- أ، ب، ج، د) توضح تلك المساعدات والمواد الإغاثية وعلى نحو تفصيلي.

جدول (٤- أ، ب، ج، د، هـ) يبين الأعداد الكلية للمواد الموزعة من وزارة الهجرة والمهجرين إلى النازحين بعد أحداث ٢٠١٤/٦/١٠ ولغاية ٣١-١٢-٢٠١٧.

ت	(أ) السلال	الكمية الموزعة
١	سلة سريعة	٦٨٧,٧٥٨
٢	سلة غذائية	٢,٢٥٥,٨١٦
٣	سلة مطبخية	٢٧٥,٨٨١
٤	سلة ملابس	٣٥٨,٦٩٤
٥	سلة صحية	١,١١٨,٦٩٩
المجموع		**٤,٦٩٦,٨٤٨**

ت	(ب) المواد المنزلية والمطبخ	الكمية الموزعة
١	جولة (موقد نار)	٥٤,٤٨٦
٢	ترمز ماء (خزان صغير)	١٠٣,٣٦٥
٣	طباخ غازي	٣٠,٩٦١
٤	حصيرة	٢١٦,٧٦٣
٥	جلكان (بلاستك)	٨,١١٢
٦	خزان ماء ٥٠٠ لتر	٦١,٤٠٥
٧	تنور غازي	٣,٠٠٠
٨	منظم تنور غازي	٦٠,٤٠٥
٩	مدفأة نفطية	١٦٠,٦٨١
١٠	دوشك (فراش)	٦٩٥,٧٥٣
١١	بطانية	١٨٢,٣٢٢
١٢	وسادة	١٨٢,٣٣٢
المجموع		**١,٥٨٢,٣٥١**

ت	(ج) الأدوات الكهربائية	الكمية الموزعة
١	مصباح شحن	١٦١,٠٤٢
٢	مروحة هواء	٦١,٨٠٥
٣	مبردة هواء	١٥٩,٠٤٧
٤	حاسبة صغيرة	٩,٠٠٠
المجموع		**٣٩٠,٨٩٤**

ت	(د) أعداد الخيم ومستلزماتها	الكمية الموزعة
١	خيمة	٩٢,٢٥٩
٢	غطاء خيمة	٥٠٠
٣	خيمة مدرسية	٨
المجموع		**٩٢,٧٦٧**

ت	(هـ) مواد إغاثية متفرقة	الكمية الموزعة
١	النفط(لتر)	١,٢٩٨,٢١١,٩٨٠
٢	ماء صالح للشرب (لتر)	٢٤,٨٤٨,٠٠٠
٣	ثلج (قالب)	٢٤٧,١٥٠
٤	سيت ماء	٦٥,٢٢٨
٥	حقيبة مدرسية	٧٠,٥٠٠
٦	حليب	٢,٩٩٨
٧	جاكيت نسائية	٣,٦٠٠
٨	بلوزة نسائي	٣,٦٠٠
٩	قبعة رأس	٣,٥٠٠
١٠	عينة أخرى	١٧٩,٠٠٣

ب– سياسات المعالجة وواقع الخدمات (الإجراءات، والأنشطة، والبرامج):

❖ تشكيل لجنة عليا لإغاثة النازحين ودعمهم وإيوائهم برئاسة وزارة الهجرة وعضوية عدد من الوزارات، مهمتها رسم السياسات لإغاثة وإدارة الشؤون المتعلقة بالنازحين، وعلى وفق الموارد المالية المتاحة، وتعمل هذه اللجنة الواقع عبر فروع ومكاتب وزارة الهجرة والمهجرين المنتشرة في عموم المحافظات؛ لتقييم الاحتياجات، ورفع التوصيات وطلب الدعم عند الحاجة من مجلس الوزراء، أو المنظمات الشريكة.

❖ تقديم الإغاثة الطارئة وتحقيق الاستجابة السريعة في أثناء تحرك النازحين نتيجة حدث مفاجئ، للتخفيف من معاناتهم، وتحقيق الحد الأدنى لإنقاذهم والحفاظ على حياتهم.

❖ توثيق حالة النزوح رسمياً لجميع العوائل النازحة وتسجيلهم وعلى وفق قاعدة بيانات معدة لهذا الغرض، من خلال مكاتب وزارة الهجرة المنتشرة في عموم محافظات العراق بضمنها محافظات إقليم كردستان.

❖ إصدار البطاقات الذكية (كي كارد) لكل عائلة نازحة مسجلة (بعد اكتمال التسجيل وتدقيق البيانات)؛ لغرض صرف المنح المالية على ضوئها، وذلك بالتنسيق مع شركة الكي كارد وبعض المصارف العراقية.

❖ توزيع المنح المالية على شكل دفعات بحسب توافر المبالغ المالية من الحكومة الاتحادية، إذ جرى توزيع منحة (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار لكل عائلة، تلتها منحة أخرى بواقع (٢٥٠) ألف دينار لكل عائلة نازحة.

❖ توزيع المساعدات العينية المتعلقة بمواد الإغاثة (الغذائية وغير الغذائية) على النازحين تبعاً للاحتياجات المرصودة من قبل وزارة الهجرة، وعلى شكل دفعات مستمرة بحسب التخصيصات المالية والاحتياج الفعلي.

❖ إنشاء عدد من المخيمات وإدامتها وإدارتها في بيئات آمنة قريبة من مناطق النزوح وبحسب استشعار النزوح أو الاحتياج لما بعد موجة النزوح، من قبل وزارة الهجرة وبالتنسيق مع الحكومات المحلية التي أقيمت فيها المخيمات، وكذلك مع الوزارات ذات العلاقة من قبيل (وزارة الداخلية،

ووزارة الدفاع، وزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، وغيرها)، فضلاً عن المنظمات الدولية الشريكة والصديقة، وفي مقدمتها (UNHCR-UNDP-IOM-FAO-UN-HABITAT UNICEF).

- إقامة المشاريع المدرة للدخل (المتوسطة والصغيرة) لغرض تشغيل النازحين والتخفيف من البطالة، فضلاً عن تمكينهم من إدارة شؤونهم وذلك من قبيل (توزيع عربات نقل صغيرة (ستوتات) للاشتغال بها والعمل عليها، وتوزيع عدة لحام، وعدة حلاقة، وعدة نجارة، وغيرها).
- التنسيق بين وزارة الهجرة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية/دائرة التدريب والتطوير، فضلاً عن المنظمات الدولية الشريكة لغرض شمول مجموعات من النازحين بالتطوير والتأهيل للعمل وممارسة مهنة معينة.

ج- المصروفات (منح، إيواء، إغاثة، خدمات):

بلغت مجمل الأموال التي أنفقتها الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الهجرة والمهجرين واللجنة العليا لإغاثة النازحين ودعمهم خلال السنوات الأربع الماضية (٢٠١٤-٢٠١٧) بما يقرب من تريلوني دينار عراقي. وعلى نحو التحديد (١,٩٥٥,٧٨٧,٤٦٧,١٤٢) ترليون وتسع مئة وخمسة وخمسون ملياراً وسبع مئة وسبعة وثمانون مليوناً وأربع مئة وسبعة وستون ألفاً ومئة واثنان وأربعون ديناراً، توزّع إنفاقها في قطاعات (المنح المالية من جانب، والإيواء والإغاثة والخدمات من جانب آخر)، إذ بلغت مجمل الأموال المقدمة كمنح مالية للعوائل النازحة نحو (١,٤٣٢,٨٨٩,١٩٠,٠٠٠) ترليون وأربع مئة واثنان وثلاثون ملياراً وثمان مئة وتسعة وثمانون مليوناً ومئة وتسعون ألفاً، أي ما نسبته (٧٣٪) من مجموع المبالغ المقدمة لدعم النازحين خلال السنوات الأربع، في حين بلغت قيمة الأموال المصروفة لتلبية الإيواء والإغاثة والخدمات نحو (٥٢٢,٨٩٨,٢٧٧,١٤٢) خمس مئة واثنان وعشرون ملياراً وثمان مئة وثمانية وتسعون مليوناً ومئتين وسبعة وسبعون ألفاً ومئة واثنان وأربعون ديناراً، أي ما نسبته (٢٧٪) من مجموع المبالغ المقدمة لدعم النازحين خلال المدة نفسها. وكما موضح في الجدول (٥).

جدول (٥) يوضح المبالغ المالية المصروف للنازحين من قبل وزارة الهجرة والمهجرين و(اللجنة العليا) خلال السنوات الأربع الماضية

ت	السنة	مبالغ المنح	النسبة	مبالغ الإيواء والاغاثة والخدمات	النسبة
١	٢٠١٤	٣٤٥,٩١٦,٩٤٠,٠٠٠	٪ ٢٤	١٩٨,٧٤١,٤٤١,٧٥٠	٪ ٣٨
٢	٢٠١٥	٥٧٧,٢٤٨,٠٠٠,٠٠	٪ ٤٠	٩٧,٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٪ ١٩
٣	٢٠١٦	٤١٠,٧٥٧,٧٥٠,٠٠٠	٪ ٢٩	١١٧,٩٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٪ ٢٢
٤	٢٠١٧	٩٨,٩٦٦,٥٠٠,٠٠٠	٪ ٧	١٠٨,٧٧٤,٨٣٥,٣٩٢	٪ ٢١
	المجموع	**١,٤٣٢,٨٨٩,١٩٠,٠٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٥٢٢,٨٩٨,٢٧٧,١٤٢**	٪ ١٠٠

وبحسب بيانات الجدول (٥) وحين مقارنة الأموال المصروفة كمنح (٧٣٪) وإيواء وإغاثة وخدمات (٢٧٪)، مع نسب النازحين وتوزيعهم تحت ثنائية ساكني المجتمعات المضيفة (٨٥٪)، وساكني المخيمات (١٥٪)، يتضح أن سياسة الإنفاق جاءت منطقية إلى حدٍ كبير، إذ يساعد توزيع المنح المالية بنحوٍ مباشر على تخفيف معاناة النازحين الساكنين في المخيمات بوصفهم الأكثر هشاشة وفقراً، فضلاً عن النازحين المنتشرين في المجتمعات المضيفة (في مسكن ملك، أو إيجار، أو مع الأهل، أو مع الأقارب، وسوى ذلك) والذين يكونون منتشرين عادةً في عموم المحافظات والأقضية والنواحي والمحلات، مما يزيد من صعوبة الوصول إليهم لتلبية احتياجاتهم. وبهذا تساعد المنح المالية على ضمان دعمهم وتمكينهم من توفير احتياجاتهم الأساسية.

حصد العام ٢٠١٤ مبلغاً إجمالياً لقطاعي الدعم (منح، وإغاثة، وإيواء، وخدمات) وبنسبة (٢٨٪) من مجموع الإنفاق للسنوات الأربع. وجاءت حصة المنح المالية خلال العام ٢٠١٤ فقط بنسبة (٣٦٪)، قابلها نحو (٦٤٪) للإيواء والإغاثة والخدمات. ونلحظ من ذلك تفاوت الإنفاق لصالح قطاع الإيواء والإغاثة والخدمات، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن العام ٢٠١٤ مثل موجات النزوح الأولى وبأعداد كبيرة؛ مما تطلب تهيئة مخيمات كافية لاستيعاب تلك العوائل، فضلاً عن إغاثتها وتوفير الخدمات اللازمة لها.

فيما حصد العام ٢٠١٥ مبلغاً إجمالياً لقطاعي الدعم (منح، وإغاثة، وإيواء، وخدمات) وبنسبة (٣٤٪) من مجموع الإنفاق للسنوات الأربع، وجاءت حصة المنح المالية خلال العام

٢٠١٥ فقط بنسبة (٨٦٪)، قابلها نحو (١٤٪) للإيواء والإغاثة والخدمات. ونلحظ من ذلك تفاوت الإنفاق لصالح قطاع المنح، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن العام ٢٠١٥ مثل عام حصر وتسجيل النازحين ضمن قاعدة بيانات رصينة في وزارة الهجرة، فضلاً عن تنسيقها مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية لصرف المنح إلكترونياً وضمان وصولها لمستحقيها لمنع التحايل والتكرار، وأن عدد المخيمات التي جرى تشييدها في العام ٢٠١٥ بدت قليلة مقارنة بالعام ٢٠١٤.

أما العام ٢٠١٦ فقد أنفق فيه مبلغ إجمالي لقطاعي الدعم (منح، وإغاثة، وإيواء، وخدمات) وبنسبة (٢٧٪) من مجموع الإنفاق للسنوات الأربع. وجاءت حصة المنح المالية خلال العام ٢٠١٦ فقط بنسبة (٧٨٪)، قابلها نحو (٢٢٪) للإيواء والإغاثة والخدمات؛ ونلحظ من ذلك تفاوت الإنفاق أيضاً لصالح قطاع المنح، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن العام ٢٠١٦ شهد إقرار قانون الموازنة الذي تضمن مادة خاصة أقرت استقطاع ما نسبة (٣,٨٪) من إجمالي رواتب الموظفين، وجرى تخصيصها لصالح النازحين، وشبكة الحماية الاجتماعية، ودعم القوات الأمنية؛ لزيادة زخم المعركة؛ وبهذا توافرت مبالغ مالية جيدة لوزارة الهجرة مما ساعدها في استكمال شمول المتبقين من النازحين الذين لم يشملوا سابقاً.

في حين أُنفق في العام ٢٠١٧ مبلغ إجمالي لقطاعي الدعم وبنسبة (١١٪) من مجموع الإنفاق للسنوات الأربع، جاءت حصة المنح المالية خلال العام ٢٠١٧ فقط بنسبة (٤٨٪)، قابلها نحو (٥٢٪) للإيواء والإغاثة والخدمات؛ ونلحظ من ذلك تفاوت الإنفاق بنحوٍ طفيف لصالح قطاع الإيواء والإغاثة والخدمات، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن العام ٢٠١٧ شهد موجات نزوح جديدة جراء عمليات تحرير نينوى، مما تطلب تهيئة مخيمات كافية لاستيعاب تلك العوائل، فضلاً عن إغاثتها وتوفير الخدمات اللازمة لها.

د- المنح المالية (تخصيصات متعددة، ووسائل شمول متنوعة):

بلغ مجموع العوائل التي شملت بمنحة المليون دينار عراقي (٦٨٦,٩٤٢) عائلة. توزعت نسب العوائل المشمولة على النحو الآتي: (٧٤٪) في العام ٢٠١٥، (١٩٪) في العام ٢٠١٦، ونحو (٧٪) في العالم ٢٠١٧.

في حين وُزّعت في عامي (٢٠١٦-٢٠١٧) منحتان ماليتان على العوائل النازحة وبواقع (٢٥٠) ألف دينار في كل دفعة. وشُمِل نحو (٦٨٥,٠٤٤) عائلة بالدفعة الأولى، وجاءت نسبها على النحو الآتي: (٨٨٪) من العوائل في عام ٢٠١٦، و(١٢٪) في عام ٢٠١٧. أما الدفعة الثانية فقد شملت نحو (٦٣١,٢٤١) عائلة، توزعت نسبها على النحو الآتي: (٨١٪) من العوائل في عام ٢٠١٦، و(١٩٪) في عام ٢٠١٧، وكما موضح تفاصيله في الجدول (٦).

جدول (٦) يوضح أعداد العوائل المشمولة بالمنح المالية المصروفة للنازحين ولغاية ٢٠١٨/١/١

المنحة	السنة	عدد العوائل		المجموع
			النسبة	
منحة المليون	٢٠١٥	٥٠٦,٠٣٩	٧٤٪	٦٨٦,٩٤٢
	٢٠١٦	١٣٢,٢٨٧	١٩٪	
	٢٠١٧	٤٨,٣٦٦	٧٪	
منحة ٢٥٠ ألف الأولى	٢٠١٦	٦٠٠,٤٠٠	٨٨٪	٦٨٥,٠٤٤
	٢٠١٧	٨٤,٦٤٤	١٢٪	
منحة ٢٥٠ ألف الثانية	٢٠١٦	٥١٣,٤٨٣	٨١٪	٦٣١,٢٤١
	٢٠١٧	١١٧,٧٥٨	١٩٪	

ثالثاً: مخيمات النزوح (طبيعة التوزيع ونوع المأوى):

جدول (٧) يوضح أعداد العوائل النازحة في المخيمات حسب المحافظة ولغاية الأول من كانون الثاني ٢٠١٨

ت	المحافظة	عدد المخيمات	عدد العوائل	النسبة	نوع المأوى			
					خيم	كرفانات	دور	المجموع
١	أربيل	٨	٩,٩٩٧	٪٨	٦,٦٤٠	١,٦٤٦	١,٧١١	٩,٩٩٧
٢	نينوى	١٣	٤٢,٣٤١	٪٣٥,٥	٤٢,٣٤١	٠	٠	٤٢,٣٤١
٣	دهوك	٢٠	٣٦,٥٧٢	٪٣١	٣٠,٢١٧	٦,٣٥٥	٠	٣٦,٥٧٢
٤	سليمانية	٦	٤,٢٤١	٪٣,٥	٣,٢٠٨	١,٠٣٣	٠	٤,٢٤١
٥	كركوك	٧	٦,١٢٥	٪٥	٦,١٢٥	٠	٠	٦,١٢٥
٦	ميسان	١	٤٢	٪٠,٠٣	٠	٤٢	٠	٤٢
٧	البصرة	١	١٠	٪٠,٠٠٨	٠	١٠	٠	١٠
٨	كربلاء	١	٨٤٧	٪٠,٧	٨٤٧	٠	٠	٨٤٧
٩	الأنبار	٦٣	١٢,١٨٤	٪١٠	١١,٣٦٣	٨٢١	٠	١٢,١٨٤
١٠	صلاح الدين	١٢	٣,١٢٢	٪٣	٣,١٢٢	٠	٠	٣,١٢٢
١١	بغداد	١٢	٢,١٢٨	٪٢	٣٤٦	١,٣٣٥	٤٤٧	٢,١٢٨
١٢	ديالى	٤	١,٥٢٣	٪١	٦١٩	٩٠٤	٠	١,٥٢٣
المجموع		**١٤٨**	**١١٩,١٣٢**	**٪١٠٠**	**١٠٤,٨٢٨**	**١٢,١٤٦**	**٢,١٥٨**	**١١٩,١٣٢**

- بلغ مجموع عدد العوائل النازحة الساكنة في المخيمات (١١٩,١٣٢) عائلة، يمثلون (١٤٪) من مجموع النازحين الكلي. تقابلهم (٧١٥,٢٨٣) عائلة يسكنون في المجتمعات المضيفة، إما بسكن مستقل وإما مع الأهل وإما مع الأقارب، يمثلون (٨٦٪) من مجموع النازحين.
- تبلغ نسبة العوائل النازحة الساكنة في مخيمات إقليم كردستان (٤٢,٥٪) من مجموع النازحين الساكنين في المخيمات في العراق.

- يتباين نوع الوحدات التي يشغلها النازحون في المخيمات بين (خيم، وكرفانات، ودور واطئة الكلفة، وبنايات متروكة للدولة، ومساجد وحسينيات، ومدارس... وغيرها).
- يتمركز ما يزيد على ثلث النازحين الساكنين في المخيمات في محافظة نينوى.
- توزعت أنواع الوحدات السكنية في مخيمات النزوح على النحو الآتي: كرفانات (١٢,١٤٦) قطعة وبنسبة (١٠٪) من مجموع الوحدات السكنية، دور (٢,١٥٨) داراً وبنسبة (٢٪)، خيم (١٠٤,٨٢٨) خيمة وبنسبة (٨٨٪) من مجموع الوحدات السكنية في المخيمات.

جدول (٨) يوضح عدد المخيمات حسب الجهة المنفذة

المحافظة	عدد المخيمات	الجهة المنفذة				
		الوزارة	منظمات شريكة	متبرعون	حكومة محلية	حكومة اتحادية
أربيل	٨	١	IOM (4) UNHCR (1)	–	٢	–
نينوى	١٣	١٠	IOM (1) UNHCR (2)	–	–	–
دهوك	٢٠	٢٠	–	–	–	–
السليمانية	٦	١	UNHCR(1)	–	٣	١
كركوك	٧	–	UNHCR (5)	–	–	٢
ميسان	١	١	–	–	–	–
البصرة	١	–	–	–	١	–
كربلاء	١	–	–	–	١	–
الأنبار	٦٣	٦٣	–	–	–	–
صلاح الدين	١٢	١٠	UNHCR (2)	–	–	–
بغداد	١٢	١	UNHCR(1) (2) منظمة الأمل	٢	٥	١
ديالى	٤	(١) وزارة (١) وزارة بالمشاركة مع المحافظة	UNHCR (1)	–	١	–
المجموع	١٤٨	١٠٩	٢٠	٢	١٣	٤

- بلغ مجموع عدد المخيمات المنفذة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين والحكومة الاتحادية (١١٣) مخيماً، بنسبة (٧٦٪) من مجموع المخيمات الكلي.
- في حين بلغ عدد المخيمات المنفذة من قبل المنظمات الدولية (٢٠) مخيماً، وبنسبة (١٤٪) من مجموع المخيمات في العراق.
- بلغ عدد المخيمات المنفذة من قبل الحكومات المحلية في المحافظات (١٣) مخيماً، وبنسبة (٩٪) من مجموع المخيمات في العراق.

رابعاً: العودة إلى مناطق الأصل (حلٌ دائم وأملٌ منشود):

جدول (٩) يوضح أعداد العوائل العائدة من النزوح إلى مناطق الأصل بحسب المحافظة

ت	مناطق الأصل (محافظة العودة)	عدد العوائل	النسبة
١	نينوى	٩٧,٣٥٦	٢٣٪
٢	ديالى	٣٤,١٨١	٨٪
٣	صلاح الدين	١٢٤,١٠٦	٢٨٪
٤	الأنبار	١٦٨,٨٤١	٣٩٪
٥	بغداد	٦,١٨٢	١,٥٪
٦	كركوك	١,٧٢٢	٠,٥٪
٧	**المجموع**	**٤٣٢,٣٨٨**	**١٠٠٪**

شكل (8) يوضح نسب العوائل العائدة من النزوح إلى مناطق الأصل بحسب المحافظة

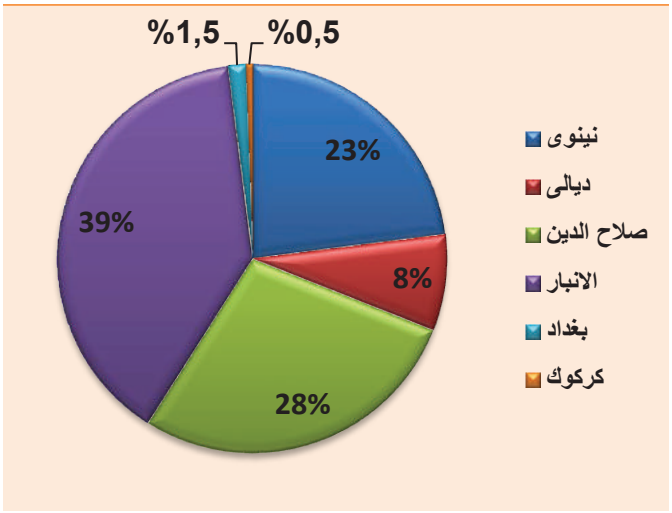

- تمثل نسبة العائدين إلى المجموع الكلي للنازحين نحو (٥٢٪) من مجموع العوائل النازحة المسجلة لدى وزارة الهجرة، علماً أن التسجيل مستمر، وتحديث البيانات متغير بحسب الزمن.
- الأمل يتصاعد بازدياد أعداد العوائل العائدة وعلى وفق واقع المعارك وتحرير الأراضي من قبضة الإرهاب، فضلاً عن تطهير المدن من العبوات الناسفة والمقذوفات وإعادة الخدمات الأساسية إليها من ماء، وكهرباء، وصرف صحي، وخدمات طبية.
- جرى الاعتماد على بيانات العودة على وفق إحصائيات الجهات الأمنية حتى تأريخ ٢٠١٨/١/١ إذ تمت مقاربة أعداد النازحين المسجلين لدى وزارة الهجرة (٨٣٤,٤١٥) عائلة، إلى النسبة العائدين على وفق الجهات الأمنية (٤٢٩,٠٥١) عائلة.

خامساً: إغاثة النازحين ودعمهم في محور عمليات نينوى (ملحق خاص)

أ- حركة النزوح (أرقام ومؤشرات):

بلغ مجموع عدد العوائل النازحة من مناطق (نينوى، والحويجة، والشرقاط) منذ انطلاق عمليات تحرير نينوى ولغاية (٢٠١٨/١/١) نحو (٢١٨,١٦٣) عائلة، تمثل (١,١١٩,٨٩٦) نازحاً، يتوزعون على النحو الآتي:

١- نازحو نينوى (٢٠٠,٩٩٨) عائلة، وبواقع (١,١٠٥,٤٨٩) نازحاً.

٢- نازحو الحويجة (١١,٢٠٥) عائلة، وبواقع (٦١,٦٢٧) نازحاً.

٣- نازحو الشرقاط (٥,٩٦٠) عائلة، وبواقع (٣٢,٧٨٠) نازحاً.

يمثل نازحو محور (نينوى، والحويجة، والشرقاط) بمجملهم نحو (٢١٪) من مجموع النازحين في العراق، وتوزعت نسبهم داخل المحور على النحو الآتي: نينوى (٩٢٪)، والحويجة ما يقرب من (٥٪)، والشرقاط ما يقرب من (٣٪). وفي حين بلغت نسبة نازحي نينوى وحدها من المجموع الكلي للنازحين في العراق نحو (١٩,٣٪)، أما الحويجة فقد بلغت نسبة نازحيها نحو (١,٣٪) من مجموع النازحين في العراق، وحلت الشرقاط بنسبة (٠,٦٪). وتمثل البيانات المشار إليها آنفاً أعلاه أعداد العوائل والأفراد النازحين خلال عمليات تحرير نينوى وجراءها وليس النازحين قبل بدء العمليات.

ب- الاستجابة والدعم الحكومي (مساعدات نينوى):

عملت وزارة الهجرة والمهجرين ومنذ بدء موجات النزوح على سد احتياجات العوائل النازحة من المواد الغذائية والعينية والصحية، حيث وجهت موظفيها بتوزيع كميات من تلك المواد على وفق متطلبات العوائل النازحة، فضلًا عن تنسيق وزارة الهجرة مع وزارة النفط لتوزيع مادة النفط على النازحين، والجدول (١٠- أ، ب، ج) الآتي يوضح نوع المواد الموزعة على النازحين في محور نينوى وكمها حتى ٢٠١٨/١/١.

جدول ١٠ (أ) يوضح السلال الموزعة		
ت	المادة	الكمية الموزعة
١	سلة غذائية جافة	١,٢٩٥,٠٦١
٢	سلة سريعة	٦٣٤,٩٢٧
٣	سلة ملابس	٣٠٤,٩٤٠
٤	سلة صحية	٧٢٧,٧٠٨
٥	سله منزلية وسيت مطبخ	١٧٩,٣٢٤
٦	المجموع	٣,١٤١,٩٦٠

جدول ١٠ (ب) يوضح المواد العينية الموزعة		
ت	**المادة الموزعة**	**الكمية الموزعة**
١	بطانية	٩٤٥,٥١٦
٢	حصيرة	١٩٢,٤٥٣
٣	ترمز ماء	١٢٠,٦٢٥
٤	مدفئة نفطية	٢٩,٩٨٠
٥	جولة	٥٧,٩٧١
٦	لايت شحن	٧٤,٥٥٣
٧	طباخ	٣,٥١٩
٨	مبردة	٥٢,٠٣٧
٩	مروحة	٢٥,٨٤٠
١٠	مروحة شحن	١٤,٥٠٠
١١	تنور غازي	٣٧,٩٨٦
١٢	عاكسة	٣١٦
١٣	خزان ماء+جلكان	١,٧٨٥
١٤	صفيحة للطاقة الشمسية	٨,٣٤٦
١٥	**المجموع**	**١,٥٦٥,٤٢٧**

جدول ١٠ (ج) يوضح المواد المتفرقة الموزعة		
ت	المادة	الكمية الموزعة
١	حليب	٢٣,٠٨١
٢	سيت ماء	٢٣٦,١٦٩
٣	قالب ثلج	٢١١,٦٩٣
٤	ماء صالح للشرب (لتر)	٥,٩٦٦,٥٠٠
٥	ربطة ماء	١٨٥,٣١٠
٦	النفط (لتر)	٥,٣١٣,٦٤٧

ويعرض جدول (١١– أ، ب، ج) كم المعونات والمساعدات ونوعها المقدمة من وزارة الهجرة والمهجرين إلى النازحين منذ بدء عمليات النزوح في محور نينوى وحتى وقت صدور التقرير الحالي، إذ بلغ مجموع السلال المقدمة على شكل حصص عائلية نحو (٣,١٤١,٩٦٠) سلة، توزعت نسبها على النحو الآتي: سلة غذائية جافة (٤١٪)، سلة صحية (٢٣٪)، سلة سريعة (٢٠٪)، سلة ملابس (١٠٪)، سلة مطبخية (٦٪).

وقد وزِّعَتْ أجهزةٌ كهربائيةٌ وموادُ عينيةٌ بمجموع (١,٥٦٥,٤٢٧) مادة، جاءت نسبها كالآتي: (بطانية (٦٠٪)، حصيرة (١٢٪)، ترمز ماء (٨٪)، مدفأة نفطية (٢٪)، جولة (٤٪)، لايت شحن (٥٪)، طباخ (٠,٢٪)، مبردة (٣٪)، مروحة (٢٪)، مروحة شحن (١٪)، تنور غازي (٢٪)، عاكسة (٠,٠٢٪)، خزان ماء (٠,١٪)، صفيحة طاقة (٠,٥٪)، فضلًا عن مواد أخرى متفرقة.

ج – مخيمات النازحين (أرقام ودلالات):

بلغ مجموع عدد العوائل النازحة الساكنة في مخيمات محور نينوى نحو (٤٨,٩٠٣) عائلة، وبنسبة (٤١٪) من مجموع العوائل النازحة الساكنة في المخيمات في عموم العراق، في حين بلغ عدد المخيمات المشيدة من جراء عمليات تحرير نينوى لوحدها نحو (١٧) مخيماً، توزعت على ثلاث

محافظات (نينوى، أربيل، دهوك)، مثلت ما نسبته (١١,٥٪) من مجموع المخيمات في العراق والبالغ عددها (١٤٨)، وكما موضح في الجدول (١١).

جدول (١١) يوضح القواطع التي تحوي على مخيمات لإيواء النازحين من محور نينوى بحسب المحافظة حتى تأريخ ٢٠١٨/٨/١

أولاً		قاطع أربيل		
ت	اسم المخيم	عدد العوائل	الطاقة الاستيعابية	الطاقة المتبقية
١	مخيم الخازر	٣,٣٧٥	٤,٠٠٠	٦٢٥
٢	مخيم حسن الشام UN	١,٧٦٠	١,٩٣٠	١٧٠
٣	مخيم حسن الشام UN2	١,٢٠٠	١,٥٦٠	٣٦٠
المجموع		٦,٣٣٥	٧,٤٩٠	١,١٥٥
ثانياً		**قاطع نينوى**		
ت	اسم المخيم	عدد العوائل	الطاقة الاستيعابية	الطاقة المتبقية
١	مخيمات الجدعة (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦)	١٤,٧١٧	١٦,٠٠٠	١,٢٨٣
٢	مخيم الحاج علي	٥,٧١٠	٧,٥٠٠	١,٧٩٠
٣	مخيم حمام العليل	٣,٦٦٤	٤,٠٠٠	٣٣٦
٤	مخيم حمام العليل (UN)	٣,٨١٣	٤,٦٦٢	٨٤٩
٥	مخيم القيارة (مدرج المطار)	٧,٨٢٢	١٠,٠٠٠	٢,١٧٨
٦	مخيم السلامية	١,٦٥١	١,٦٦١	١٠
٧	مخيم السلامية (UN)	٤,٧٠٥	٤,٧٣٨	٣٣
المجموع		٤٢,٠٨٢	٤٨,٥٦١	٦,٤٧٩
ثالثاً		**قاطع دهوك**		
اسم المخيم		عدد العوائل	الطاقة الاستيعابية	الطاقة المتبقية

١	مخيم نركزلية ١	٣٨٢	٢,٦٦٠	٢,٢٧٨
٢	مخيم نركزلية ٢	١٠٤	٤,٠٨٠	٣,٩٧٦
المجموع		٤٨٦	٦,٧٤٠	٦,٢٥٤
المجموع الكلي		**٤٨,٩٠٣**	**٦٢,٧٩١**	**١٣,٨٨٨**

د- العودة إلى مناطق الأصل:

شهدت المناطق المحررة في محور عمليات نينوى في مناطق (نينوى، والحويجة، والشرقاط) عودة كبيرة للعوائل النازحة نتيجة لانتهاء المعارك وتحرير الأرض واستعادة السيطرة من قبل القوات الأمنية، إذ بلغ مجموع العوائل العائدة في محور العمليات نحو (١٠٥,٠٢٨) عائلة، توزعت على النحو الآتي: نينوى (٩٧,٣٥٦) عائلة، وبنسبة (٩٣٪) من مجموع العوائل العائدة في المحور، ونحو (٤٨٪) من مجموع العوائل النازحة من نينوى.

وبلغ عدد العوائل العائد إلى الحويجة نحو (١,٧٢٢) عائلة، وبنسبة (١,٥٪) من مجموع العوائل العائدة في المحور، ونحو (١٥٪) من مجموع العوائل النازحة من الحويجة.

في حين بلغ عدد العوائل العائد إلى الشرقاط نحو (٥,٩٥٠) عائلة، وبنسبة (٥,٥٪) من مجموع العوائل العائدة في المحور، ونحو (٩٩,٨٪) من مجموع العوائل النازحة من الشرقاط. وكما موضح في الشكل (٩).

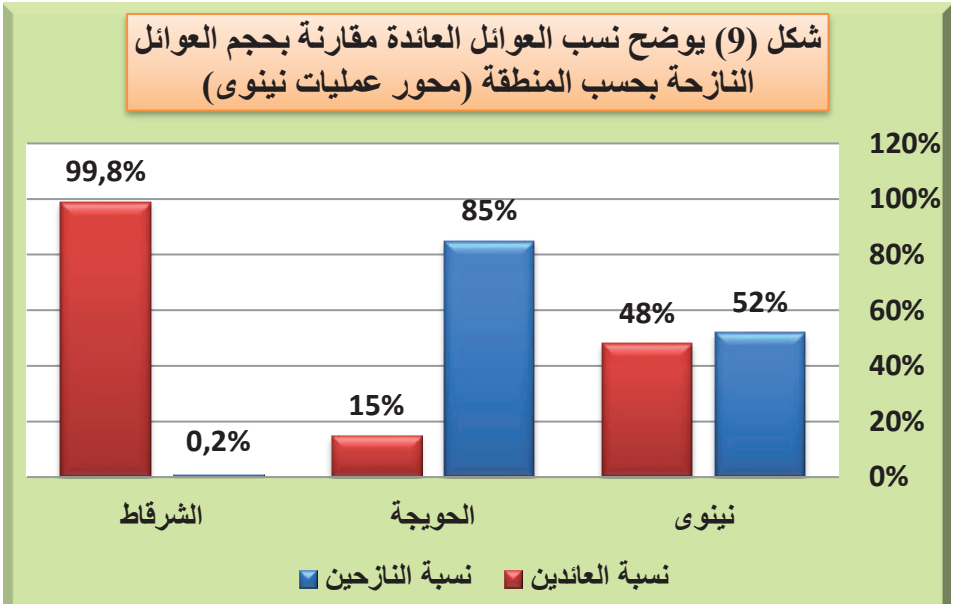

وقد بلغت نسبة العوائل العائدة إلى مناطقها المحررة (في محور عمليات نينوى) من العدد الكلي للعوائل النازحة في عموم العراق نحو (١٠٪).

الاستنتاجات:

١. تعرض العراق لأزمتين متلازمتين في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، إحداهما جاءت نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، والأخرى احتلال داعش لعدة مناطق نزح جراءها ما يزيد على (خمسة ملاين ونصف مليون نازح). فمنذ حزيران ٢٠١٤، تراجعت أسعار النفط الخام من ١١٢ دولاراً أمريكياً تقريباً إلى ٩٧ دولاراً في شهر أيلول، ومن ثم إلى ٦٢ دولاراً في شهر كانون الأول، واستمر بالنزول حتى وصل إلى ٣٠ دولاراً، ولما كان العراق يعتمد بنحوٍ كبير على النفط بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية، فإن الانخفاض في أسعاره ترك آثاره القاسية على اقتصاد البلد عموماً مما ضاعف من معاناة السكان المدنيين لتقترب عما كانت عليه عام ٢٠٠٧ كنتيجة للاضطرابات التي تمت الإشارة إليها. وقد أثرت حالة

عدم الأمن سلباً في صادرات النفط من الشمال، وتركت آثاراً ضارة على التجارة والاستثمار أدت إلى تراجع البنى التحتية وانسيابية السلع والخدمات في مناطق العراق المختلفة، وسببّ ذلك انخفاضاً حاداً في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي، إذ بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي (نقاط النسب) نحو (١٥,٥-)، (ومعدل التشغيل) نقاط النسب نحو (٧,٥)، في حين بلغ معدل الفقر (نقاط النسب) نحو (٣,٨-)، أما نسبة السكان النازحين إلى حجم السكان الكلي فقد بلغ (١١٪).

٢. كان متوقعاً أن ينمو الاقتصاد العراقي بنسبة ٩٪ سنوياً بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ كما كان كذلك بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ بيد أن التقديرات الرسمية لعام ٢٠١٤ التي تأخذ بالحسبان صدمات الاقتصاد الكلي المرتبطة بكل من سيطرة داعش على بعض الأراضي، وانخفاض أسعار النفط تشير إلى أن معدل النمو تأثر سلباً بنسبة ٦٪ وهذا يعني أن هذه الصدمات أدت إلى تراجع في الاقتصاد العراقي بـ (١٥) نقطة من النسبة المئوية.

٣. شهد قطاع الصناعة والإنشاءات انخفاضاً كبيراً في معدل نموه بنسبة ٤٥٪ من النقاط. حيث انخفضت النسبة من ٢٧٪ تحت افتراض النمو الاعتيادي إلى معدل نمو سالب بلغ ١٨٪ بسبب أزمة العام ٢٠١٤ أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فشهدت انخفاضاً أقل في معدلات نموها.

٤. يقدر انخفاض عدد المشتغلين نتيجة أزمة العام ٢٠١٤ بحوالي ٨٠٠ ألف فرصة عمل. أي إن ٨٠٠ ألف شخص إضافي بعمر (١٥-٦٣) سنة هم الآن من دون عمل مقارنة بسيناريو النمو الاعتيادي. وفضلاً عما ذُكر آنفاً، فإن الأزمة قادت إلى التحول من إنتاجية عمل ومدخولات أعلى في قطاع الصناعة والإنشاءات إلى إنتاجية ومدخولات أقل مع احتمال التوجه نحو العمل في الأعمال غير المنتظمة قي قطاع الزراعة وفي قطاع الخدمات. وهو أمر مقلق طالما أن غالبية المشتغلين من الفقراء يعملون في الإنشاءات والزراعة عام ٢٠١٢، فمن جانب هم يفقدون فرص العمل في الإنشاءات ويتحولون إلى قطاع الزراعة مع انخفاض عوائده في العام نفسه.

٥. في ضوء التقديرات التي تُوصِّل إليها فإن أزمة العام ٢٠١٤ تركت آثارها السلبية على

مستوى الرفاه. وقد كان متوقعاً انخفاض نسبة الفقر من ١٩٪ عام ٢٠١٢ إلى ١٥٪ عام ٢٠١٤ في ظل الظروف السائدة عام ٢٠١٢، غير أن التقديرات تشير إلى ارتفاع تلك النسبة إلى ٢٢,٥٪ عام ٢٠١٤؛ وهذا يعني زيادة بحوالي ٧ نقاط من النسبة؛ وذلك أفضى إلى أن ينحدر الفقراء بعيداً عن خط الفقر، ومن ذلك نستنتج أن نسبة الفقر عادت إلى ما كانت عليه عام ٢٠٠٧ ، بمعنى فقدان ما تم جنيه للمدة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢.

٦. لم يكن غريباً أن كلاً من إقليم كردستان والمحافظات الواقعة تحت سيطرة داعش كانت الأكثر تضرّراً، فقد ازدادت نسبة الفقر في إقليم كردستان من النسبة المتوقعة تحت افتراض النمو الاعتيادي إلى ١٢,٥٪ كنتيجة لموجة النزوح الكبيرة، وفقدان فرص العمل، وزيادة التنافس عليها، والضغط أيضاً على السلع والخدمات. ففي المحافظات المتأثرة بسيطرة داعش على أراضيها تضاعفت نسبة الفقر لتصل إلى ٤١,٢٪ تحت افتراض مؤشرات سيناريو الأزمة. في حين كان التأثير محدوداً في بقية مناطق العراق، إلاّ أن نسبة الفقر ازدادت في كل المحافظات –ولاسيما في الجنوب– التي بقيت نسبة الفقر فيها مرتفعة، تزيد على ٣٠٪ مع تزايد أثر الأزمة الاقتصادية عموماً، ومع أن عدم المساواة (Inequality) لم يتأثر على المستوى الوطني، وبقي قريباً من معدلاتها، إلاّ أن هناك زيادةً ملحوظة في ذلك في منطقة كردستان، وفي بغداد والمحافظات التي تأثرت بداعش.

٧. إن الانخفاض الحاد في مدخولات النازحين كان مرتبطاً بفقدان ممتلكاتهم؛ لذا كان من الطبيعي أن تزداد نسب الفقر بين الأسر النازحة من ٢٣٪ إلى ٣٨٪، وبعبارة أخرى فإنَّ واحداً من بين كل أربعة أفراد من النازحين هم فقراء حالياً؛ وهذا التقدير يمثل النازحين إلى خارج حدود محافظاتهم؛ وبذلك فهو يمثل الحد الأدنى لمؤشر الفقراء من بين النازحين.

٨. فقد النازحون فرص العمل في القطاع الخاص، والتحويلات الخاصة، والخدمات لمالكي الدور، فضلاً عن دُورهم وموجوداتهم. في حين فقد السكان المدنيون الذين لم يخرجوا من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش نحو (٦٠٪) من مدخولاتهم، والتحويلات العامة والخاصة باستثناء التقاعد.

٩. تركت العمليات العسكرية لمقاتلة داعش وتحرير المناطقة الخاضعة لسيطرته عبئاً جديداً

أضيف لأزمة السكن التي يعاني منها العراق أصلاً، إذ تعرضت عشرات الآلاف من الوحدات السكنية القائمة إلى الضرر الكلي أو الجزئي.

١٠. بلغت تكلفت حرب العراق على تنظيم داعش فيما يخص الإنفاق العسكري لشراء السلاح والذخيرة والضربات الجوية وصيانة الآليات نحو (٣٠٠) مليار دولار، وبضمنها مليار دولار قيمة ما فقده العراق من عربات (هامفي)، وقطع عسكرية وبنادق وذخيرة استولى عليها التنظيم عند دخوله.

١١. تشير تقديرات وزارة التخطيط العراقية إلى أن حجم الأضرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش تقدر بنحو (٤٧) مليار دولار، ذلك في القطاع الحكومي فقط، يقابلها تقديرات إجمالية لجميع القطاعات تقدر بنحو (١٠٠) مليار دولار، إذ إن بعض الأحياء دمرت بالكامل بفعل الإرهاب وعمليات التحرير.

١٢. أكدت مؤسسة الشهداء الحكومية العراقية وجود أكثر من (١٢٥) مقبرة جماعية في مناطق مختلفة من العراق خلفها تنظيم داعش وعملياته الإرهابية والقمعية التي مارسها ضد السكان المدنيين في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرته، من بينها (١٤) مقبرة في موقع سبايكر، ونحو (٣٦) مقبرة جماعية في موقعين في الحويجة لوحدها.

١٣. دمر تنظيم داعش عشرات المزارات والأضرحة الدينية في مناطق مختلفة من العراق تعود لديانات متنوعة، فضلاً عن تدميره لمئات المواقع والقطع الآثرية والنصب والتماثيل التي تعود لحقب زمنية مختلفة. ففي الموصل لوحدها فجّر مسجد الموصل والمتحف التأريخي الذي يضم نحو (١٧٣) قطعة أثرية نادرة وتماثيل، ونهب ما فيه من تحف ومخطوطات تأريخية وحرقها.

١٤. بلغ مجموع الناجين والناجيات من أسر داعش نحو (٧٠٠٠) أسير، من بينهم نحو (١٥٠٠) ضحية جرى الاعتداء عليهن جنسياً واغتصابهن، وإجبار بعضهن على الزواج القسري، فضلاً عن اللاتي جرى بيعهن في سوق النخاسة، تتقدمهن الأيزيديات والمسيحيات وأعداد أخرى من المسلمات، واستخدمت الكبيرات منهن في شؤون الخدمة والسخرة والأعمال المنزلية، ورعاية شؤون مجنديه وقياداتهم.

١٥. وبدا النزوح تصاعدياً وبتدفقٍ عالٍ، إذ وصل عدد العوائل النازحة إلى ما يقارب من (٥٠٠,٠٠٠) عائلة خلال الأسابيع الأربعة الأولى من دخول داعش، كذلك جاءت العودة سريعة وبتدفقٍ عالٍ بعد تحرير الأرض، وإزالة الألغام والمفخخات، إذ وصل عدد العوائل العائدة إلى (٤٢٩,٠٥١) عائلة وبنسبة (٥١٪) من مجموع النازحين، أي بعد نحو (أربعة) أشهر من تحرير الموصل آخر معاقل داعش الارهابي. ويتضح من ذلك أن أغلب نوايا النازحين قد حسمت صوب العودة إلى مناطق الأصل؛ مما يتطلب إعداد البرامج والأنشطة التي من شأنها أن تذلل الصعوبات والعقبات التي تحول من دون ذلك.

١٦. تظهر تقارير أصدرتها وزارة الهجرة والمهجرين في شباط من العام ٢٠١٧ أن أعلى عدد للمخيمات قد بلغ (١٧٩) مخيماً انتشرت في (١٣) محافظة، سكنها ما يقارب (١٢٠,٧٦٣) عائلة مثلت (١٥٪) من مجموع النازحين، في حين تظهر بيانات الدراسة الحالية أن واقع المخيمات قد انخفض إلى (١٤٨) مخيم يسكنها نحو (١١٩,١٣٢) عائلة، مثلت (١٤٪) من مجموع النازحين. أي بلغ عدد المخيمات التي أُغلقت نحو (٣١) مخيماً، وغادرها نحو (١,٦٣١) عائلة، وكلما تحسنت الأوضاع في مناطق الأصل أمنياً وخدمياً سيأخذ عدد المخيمات وعدد ساكنيها بالتناقص.

ونلحظ في السياق نفسه، أن عدد المخيمات المغلقة كبير إلا أن عدد العوائل التي غادرتها قليل، وربما يعود السبب في ذلك إلى عاملين رئيسيين: يتمثل العامل الأول في نوع وحدة السكن في المخيمات، إذ انتقلت بعض العوائل من السكن في خيم إلى مخيمات تضم كرفانات نظامية وتتوافر فيها خدمات وحماية أفضل. في حين يتمثل العامل الثاني في أن أغلب مخيمات الأنبار مع ارتفاع أعدادها، إلا أنها كانت تضم عدداً قليلاً من العوائل في كل مخيم، حيث جاء السكن فيها على شكل قرابات لبيتوات وعشائر تنتشر، وتضم عوائل محدودة، وتوزعت تلك المخيمات في مساحات ومناطق متباعدة.

١٧. على الرغم من سوء الأوضاع المعيشية في مناطق الأصل للنازحين من حيث انعدام الخدمات، وتهديم الدور والممتلكات، وانتشار المفخخات والألغام، وانقطاع الطرق أو تدميرها، إلا أن عدد العوائل العائدة تجاوز الـ (٥١٪)، وهذا ربما ناجم من عوامل الطرد السلبية في بيئات النزوح وما تنطوي عليها من صعوبات؛ وسيتبع ذلك صعوبات كبيرة

فيما يخص إعادة الاندماج لدى عودتهم في بيئات الأصل، وربما ينتج عنه إعادة نزوح مرة أخرى إذا ما تباطأت مشاريع الدعم والإسناد للعائدين.

١٨. على وفق ملاحظات الميدان والبحث والتقصي في ظروف وملابسات بيئات الأصل للنازحين تتكشف لدينا ثلاثة ملفات تمثل عوائق حقيقية أمام عودة النازحين المتبقين والبالغة نسبتهم (٤٩٪) من مجموع النازحين وهي:

أ. التوترات الطائفية: كما في حالة بابل، وديالى، وأجزاء من صلاح الدين، وكركوك، وبغداد.

ب. التوترات العشائرية: كما في حالة صلاح الدين، والأنبار.

ت. التوترات الإثنية (الأقلية–الأغلبية): كما في حالة نينوى، وأجزاء من ديالى.

فتلك الملفات تحتاج إلى دراسات معمقة لتحليلها وتصنيفها واقتراح الحلول المناسبة لها، فضلاً عن تدخلات حكومية رسمية، ومساعدات دولية، وتحشيد وتعبئة اجتماعية لحلحلتها وتفكيكها ومعالجتها.

١. تكشف معطيات الميدان والبيانات المتاحة بشأن بيئات الأصل للنازحين وجوب اعتماد تراتب للأولويات في تنفيذ برامج إعادة الإعمار، وإعادة الاندماج للنازحين تقوم على الأخذ بالحسبان عاملين أساسيين، هما: حجم الدمار، والأضرار في مناطق الأصل، وعدد النازحين منها؛ وبهذا يجب أن تكون الأولوية على وفق التراتب الآتي: محافظة نينوى أولاً، تليها محافظة الأنبار، ثم صلاح الدين، وتحل رابعاً محافظة ديالى، ثم محافظتا كركوك وبغداد، وأخيراً تأتي محافظة بابل.

التوصيات والمقترحات:

١. أن تتبنى الحكومة العراقية بمؤسساتها المختلفة وبحسب علاقتها بالموضوع وضع استراتيجية لدعم العودة المستدامة، ودمج النازحين في بيئات الأصل، وإنعاش البنية التحتية، وتوفير الخدمات وتحقيق المصالحة المجتمعية.

٢. أن تقوم الحكومة العراقية عبر مؤسساتها ذات العلاقة (وعلى نحو خاص وزارة الخارجية، ووزارة التخطيط) بجذب المجتمع الدولي (دول، منظمات) وإقناعه لتوفير تمويل عاجل، وتقديم الخبرات لإعادة إعمار المناطق المدمرة والتعاون مع الحكومة العراقية لمواجهة فجوة التمويل فيما يخصُّ الاحتياجات الإنسانية الضرورية للنازحين، وتوفير مستلزمات، العودة. على أن تتضمن تغطية الفعاليات والأنشطة الآتية:

أ. أنشطة وبرامج مدرة للدخل لمشاريع متوسطة وصغيرة؛ لضمان الحماية الاقتصادية، والاستقرار، وإعادة الاندماج.

ب. أنشطة خاصة بالمعاقين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات الهشة من الأيتام، والأرامل والمطلقات، وذوي الأمراض المزمنة.

ت. أنشطة وبرامج فاعلة لتوفير الحماية القانونية، وإصدار الوثائق، وإعادة الممتلكات.

ث. أنشطة وبرامج فاعلة لإكمال الدراسة، والعودة للانتظام في المؤسسات التعليمية.

ج. تنفيذ مشاريع لتوفير المأوى للمتأثرين بالنزوح على المدى الطويل، وعلى نحوٍ خاص أولئك الذين دمرت ممتلكاتهم، أو تعرضت للتفخيخ والتخريب والحرق.

٣. أن توعز رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة عليا برئاسة وزارة الهجرة والمهجرين وعضوية الجهات ذات العلاقة، وهي:

أ. مستشارية الأمن الوطني.

ب. وزارة الداخلية.

ج. وزارة الدفاع.

ث. محافظو (نينوى، وصلاح الدين، والأنبار، وبغداد، وكركوك، وديالى، وبابل).

ج. أعضاء ممثلون عن المناطق المعنية في مجلس محافظات (نينوى، وصلاح الدين، والأنبار، وبغداد، وكركوك، وديالى، وبابل).

ح. وجهاء العشائر في المناطق المعنية.

خ. رجال الدين في المناطق المعنية.

د. ممثلون عن الوقفين السني والشيعي.

ذ. ممثل عن المرجعية العليا في النجف الأشرف.

ر. ممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ز. أيُّ جهة أخرى ذات علاقة بالموضوع تقترحها الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

الغرض من تشكيل اللجنة حلُّ المشكلات العشائرية والمناطقية في المحافظات والمناطق التي شهدت انقساماً عشائرياً وتورط بعض أبناء تلك العشائر في الانتماء للجماعات الإرهابية، وممارسة الجرائم ضد أبناء تلك المناطق (قتل، وتهجير، وخطف، وتفخيخ، وتهديم منازل، والاغتصاب، ... وغيرها)؛ وذلك لضمان تحقيق المساءَلة والعدالة، وحل المشكلات في بيئات الأصل للنازحين، وضمان الإفلات من العقاب من جانب، ووأد عمليات الثأر ومنعها من جانب آخر.

أن يتفرع عن اللجنة العليا لجان فرعية بحسب المناطق تعمل على حصر المشكلات وتصنيفها، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة بشأنها، ورفع المقترحات والتوصيات لمعالجتها للجنة العليا لغرض توفير المستلزمات والظروف لحلها نهائياً.

٤. أن تأخذ وزارة الشباب والرياضة على عاتقها إعداد خطة تتضمن برامج وأنشطة تُنفّذ على نحوٍ خاص في المناطق التي شهدت عنفاً وعمليات عسكرية وتوتراً أمنياً، فضلًا عن المناطق المحررة من الإرهاب، وتتمثل هذه الخطة بمخيمات كشفية، ومسابقات للأطفال

واليافعين، ودورات تدريبية وترفيهية لكسب الفئات العمرية المستهدفة وإعادة تأهيلهم.

٥. أن تطوِّر شبكة الإعلام العراقي رسائل اتصالية وبمختلف الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة تعكس دور القوات المسلحة العراقية وبمختلف تشكيلاتها في مجالات حفظ السلام على المستوى المحلي للمحافظات التي شهدت عمليات نزوح جراء العنف والعمليات العسكرية، وتوضح كيفية استقبالها للنازحين الفارين من مناطق الصراع، ونقلهم لمناطق آمنة، وتقديم الخدمات الصحية والإغاثية لهم. وإبراز دورها في إعادة الإعمار وإزالة الألغام والمفخخات من الطرق والبنايات والجسور؛ لزيادة التفاعل الاجتماعي معها ولتقبل عناصرها، وتأييدهم ودعمهم ومساعدتهم في حفظ الأمن مستقبلاً.

٦. وضع برامج لإعادة التأهيل والاندماج والتكيف على الصعيدين النفسي والاجتماعي؛ مما يتطلب تعاون وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة في فتح مراكز لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتقديم الاستشارات الاجتماعية لحل النزاعات المحلية بين السكان في مناطق الأصل، وإقامة مشاريع مدرة للدخل وبرامج تدريبية لتنمية مهارات العمل والتوظيف، وتقديم الدعم وإعادة تأهيل المعنفات الناجيات من أَسر داعش طبياً ونفسياً واجتماعياً .

المصادر:

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التعافي والاستقرار في المناطق المحررة حديثاً في محافظة نينوى، أيار ٢٠١٥.

٢. البنك الدولي ووزارة التخطيط العراقية، آثار الأزمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم داعش وانخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٥.

٣. دينا أبو سمرة، النزوح نتيجة للعمليات العسكرية، نشرة الهجرة القسرية، عدد خاص بالعراق، العدد ٣٧، مجلس اللاجئين النرويجية، ٢٠١٦.

٤. راميش راجاسينغام، النزوح الداخلي، الإصدار الأول، قسم النزوح ودعم الحماية، جنيف، (أوتشا) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نيسان ٢٠١٠.

٥. زيارات ميدانية ومقابلات أجراها الباحث مع النازحين في بيئات النزوح والأصل بصفته مديراً لقسم البحوث والدراسات في وزارة الهجرة والمهجرين، للمدة من حزيران ٢٠١٦ حتى كانون الثاني ٢٠١٨.

٦. لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، آذار ٢٠١٦.

٧. نشرة الهجرة القسرية، التفكير الاستشرافي: التهجير والانتقال والحلول، العدد (٥٢) مركز دراسات اللاجئين، أيار ٢٠١٦.

٨. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، بغداد، ٢٠١٥.

٩. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وبالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين، المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤: دراسة تعريفية، بغداد، ٢٠١٥.

١٠. وزارة الهجرة والمهجرين، قواعد بيانات النازحين والعائدين، دائرة المعلومات والبحوث، قسمي البرمجة والإحصاء، للمدة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٨/١/١.